



إحالة 6 متهمين بالإساءة للذات الملكية إلى النيابة العامة

البحرين: السجن لشرطين بتهمة قتل متظاهر

شرطة، وهي الاعتداء على المجني عليهما من قبل المتهين. من جهتها، انتقدت جمعية الوفاق المعارضة حكم المحكمة، وقالت في بيان أن «الكاميرات كشفت بشاعة قتل العشري». وشدد البيان على أن «هذه الأحكام لا يمكن القبول بها بأي حال وتمثل استخفافا بحرمة الدم البحرينى»، معلنا أن «منهجية القتل وإهراق الأرواح التي يتبعها النظام مع المعارضين هي منهجية مخمية ومرعبة من قبل النظام». وعلى صعيد آخر، قالت وكالة الأنباء البحرينية الرسمية أمس الاول إنه تمت إحالة ستة أشخاص إلى النيابة العامة «لإستخدامهم وسائل التواصل الإجتماعي للإساءة والشهير بالذات الملكية»، دون أن تذكر مزيدا من التفاصيل. وكانت البحرين قد شهدت عام 2011 احتجاجات رفعت فيها المعارضة شعارات إصلاح نظام الحكم، كما وصلت مطالبها في بعض الأحيان إلى حد إسقاط النظام، وبعدها طرف الآخر اضطرابات طائفية مدعومة من إيران وموجبة ضد الدولة والجوار الخليجي.

القائمة - وكالات : أعلن مصدر قضائي بحريني أن المحكمة الجنائية حكمت أمس الاول بالسجن عشر سنوات على شرطين اثنين بتهمة قتل متظاهر في السجن، ويرات ثلاثة آخرين من هذه التهمة، وهي أحكام لم تلق قبول المعارضة. وأوضح المصدر أن المحكمة دانت شرطين بواقعة قتل المتظاهر علي صقر تحت التعذيب في السجن، وأنها حكمت ببراءة هذين الشرطين مع ثلاثة زملاء لهم من قضية قتل المتظاهر زكريا العشري أثناء وجوده في السجن نفسه. وكانت النيابة العامة البحرينية وجهت الى المتهين الدائين تهمة «الإعتداء على سلامة جسمي للمجني عليهما الموقوفين على صقر وزكريا العشري، غير ضربهما بواسطة أيوب بالاسكي في مناطق منفردة من جسدكما بدون أن يقصدا قتلهما، فأحدثا بهما الإصابات الموصوفة بقرقي الطيب، التي أفضت إلى موتهما». وأضافت النيابة أن المتهمين الثلاثة الآخرين أعتلوا الإبلاغ عن جريمة أعتلتهم كرجال



جانب من اجتماع وزراء الداخلية العرب أمس

الإمارات العربية المتحدة - رئيس الدورة التاسعة والعشرين للمجلس - كلمة له بعد ذلك . وتناقش الاجتماعات تقرير رئيس المجلس الأعلى لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية عن أعمال الجامعة وتقدير الأمين العام للمجلس عن أعمال الأمانة العامة بين دورتي المجلس الـ29 والـ30، إضافة إلى عدد من الموضوعات المهمة التي يتضمنها جدول الأعمال. وكان ممثلو الوزراء قد اختتموا، الاثنين الماضي اجتماعاتهم التحضيرية لأعمال الدورة الـ30 لمجلس وزراء الداخلية العرب برئاسة وكيل وزارة الداخلية السعودي الدكتور أحمد بن محمد السالم، حيث ناقشوا البنود الواردة على جدول الأعمال وإعداد مشاريع القرارات اللازمة بشأنها تمهيدا لعرضها على الدورة.

بعد ذلك ترأس صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية الجلسة الأولى من أعمال الدورة الثلاثين لمجلس وزراء الداخلية العرب . وألقى في مستهلها كلمة قدم فيها الشكر والتقدير لسمو الفريق الشيخ سيف بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية في دولة الإمارات العربية المتحدة - رئيس الدورة التاسعة والعشرين للمجلس - على حسن إدارته لأعمال الدورة السابقة الـ29، لمجلس وزراء الداخلية العرب، وما تحقق خلال تلك الفترة من إنجازات، وما قدمه من دعم ومساندة للمجلس.

ثم ألقى سمو الفريق الشيخ سيف بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية في دولة

الرياض - وكالات : بدأ وزراء الداخلية العرب اجتماعات دورتهم الثلاثين في الرياض، امس بمشاركة وفد أمنية رفيعة وممثلين عن الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون واتحاد المغرب العربي وجامعة نايف للعلوم الأمنية. وتقام اعمال الدورة الحالية تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود. وألقى صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية كلمة الافتتاح نيابة عن خادم الحرمين الشريفين رحب فيها بالضيوف ومفتتحا الدورة، أعقبا الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب الدكتور محمد بن علي كومان بكلمة له

إذا ما أمر البارزاني بذلك

العراق: الأكراد يلوحون بالانسحاب من حكومة المالكي

لوزير الدولة طورهان المغني. وقد برر حصن السعدون نائب رئيس كتلة التحالف الكردستاني البرلمانية عدم مشاركة الوزراء الأكراد في جلسة اليوم باشغغهم ونواب التحالف في البرلمان باجتماع مع البارزاني، بتعلق بتداعيات إقرار قانون الموازنة المالية الاتحادية للعام الحالي 2013، ومن أجل اتخاذ موقف موحد، تجدر الإشارة إلى أن العراق يعاني حاليا من أزمة سياسية خاتمة انتقلت آثارها إلى مجلس النواب، بسبب تضارب التوجهات حول مطالب المتظاهرين، وإمكانية تحقيقها على أرض الواقع، في ظل وجود رفض لها من قبل بعض القوى التي تصفها بغير قانونية.

يذكر أيضا أن نواب التحالف الكردستاني قاطعوا الجلسة الأخيرة لمجلس النواب بسبب اعتراضهم على عدم إدراج مستحققات الشركات النفطية الأجنبية العاملة بالأقليم في الموازنة الاتحادية التي تم التصويت عليها خلال تلك الجلسة.

بغداد - وكالات: أعلن وزير الخارجية العراقية هوشيار زيباري أن الوزراء الأكراد في الحكومة المركزية على استعداد للانسحاب منها إذا ما أمر رئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني بذلك. وقال زيباري للصحافيين -على هامش ندوة ملقاة السليمانية التي تنظمها الجامعة الأميركية في المحافظة- إن اجتماع الوزراء الأكراد وممثلي إقليم كردستان في الحكومة الذي عقد قبل يومين مع البارزاني جاء للتشاور وليس لانسحابهم من الحكومة العراقية، لكنه أكد استعداد الوزراء للانسحاب إذا طلب منهم رئيس الإقليم ذلك. ومن جانبه، أكد برهم صالح نائب الأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني أن جميع الاحتمالات مفتوحة بشأن انسحاب الوزراء الأكراد من الحكومة. وكان مصدر مطلع في مجلس الوزراء قد أهاب بأن المجلس عقد اجتماعا في غياب الوزراء الأكراد ووزراء القائمة العراقية، مؤكدة حضور وزير الكهرباء كريم عفلقن ووزير الدفاع بالوكالة سعدون الدليمي، إضافة



زيباري

طعنت في قرار إلغاء الانتخابات البرلمانية رغم تعهدا باحترام احكام القضاء

مصر: حكومة «الإخوان» تنكص بوعودها... والجيش يلوح بعصا الحزم

البقطة والاستعداد القتالي لحرص سيادة الدولة وتأمين حدودها البرية والساحلية والتصدي بكل حسم لكل من تسول له نفسه المساس بأمن مصر والقوات المسلحة.

وأشار بالدور البطولي لرجال حرس الحدود الذين يؤدون مهامهم على كافة الاتجاهات ويواصلون الليل بالنهار ويقدمون أرواحهم فداء لخسر، ويثبتون كل يوم أنهم على قدر المسؤولية التي يحملون أمانتها برغم كل لصاعب والتحديات، مؤكدا أن القوات المسلحة مؤسسة وطنية تمارس مهامها بتجرد تام وتعمل وفقا لمبادئ وقيم وطنية راسخة، وأن الجيش المصري من أعظم الجيوش وأعرقها وأكثرها وطنية.

وأدار الفريق أول السيسى السيسى القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع والإنتاج الحربى بعدد من قادة وضباط قوات حرس الحدود. و أكد الفريق الأول السيسى خلال اللقاء الذى حضره الفريق صفدي صبحي رئيس أركان حرب القوات المسلحة وعدد من كبار قادة القوات المسلحة - أن تأمين حدود مصر وحماية أمنها القومي مهمة مقدسة لا تهاون فيها، وأن القوات المسلحة تعمل بأقصى درجات

البرادعي: الجيش هو الملاذ الأخير لحماية البلاد.. وتشكيل اللجان الشعبية سيقودنا إلى صومال جديد

بعيد التقى الفريق أول عبد الفتاح السيسي القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع والإنتاج الحربى بعدد من قادة وضباط قوات حرس الحدود. و أكد الفريق الأول السيسى خلال اللقاء الذى حضره الفريق صفدي صبحي رئيس أركان حرب القوات المسلحة وعدد من كبار قادة القوات المسلحة - أن تأمين حدود مصر وحماية أمنها القومي مهمة مقدسة لا تهاون فيها، وأن القوات المسلحة تعمل بأقصى درجات



د. محمد البرادعي

الأمر خلال زيارته لحرص مؤخرا، وأعرب أمامه عن عدم الرغبة بحصول «ثورة جديدة لأنها تهلك المواطن المصري» على حد تعبير البرادعي. ويحسب البرادعي، فإن جماعة الإخوان المسلمين «فقدت الكثير من شعبيتها في الشارع»، ولكنه رفض في الوقت نفسه أن يتسلم رئاسة حكومة «إنقاذ» وإن كان قد عرض مساعدة هذه الحكومة - في حال تشكيلها - من خارج الإطار الرسمي. وعلى صعيد غير



د. محمد مرسي

«الملاذ الأخير لحماية البلاد» في حالة استمرار غياب الأمن، محذرا من طرح تشكيل لجان شعبية، معتبرا أن ذلك يعني تحويل الوضع في مصر إلى ما يشبه الوضع في الصومال. وانتقد البرادعي حكومة رئيس الوزراء، هشام قنديل، قائلا إنها تفقد «الرؤية، بما يتعلق بإصلاح الاقتصاد والتعليم والأسن»، ويرر رفض الصوار مع الرئيس محمد مرسي بالقول إنه قد سبق له الاجتماع به لمدة ساعة كاملة،

المعارضة تواصل انتقاد حكومة قنديل وتؤكد: جماعة الإخوان فقدت شعبيتها في الشارع

قرار القضاء الإداري وقف إجراء الانتخابات البرلمانية التي دعا إليها في 22 أبريل للقليل عملا بمبدأ سيادة القانون واحتراما لاستقلال القضاء. ويعد تدخل هيئة قضائية الدولة تكوصا عن هذا الوعد.

وفي رد فعل على طعن هيئة قضائية الدولة على قرار المحكمة، قال الدكتور وحيد عبد المجيد، المتحدث باسم جبهة إنقاذ مصر المعارضة، إن طعن الرئاسة يعد مواصلة لسلسل تراجع مؤسسة الرئاسة عن مواقفها وعدم الالتزام

القاهرة - وكالات : قالت هيئة قضائية الدولة المصرية في بيان رسمي لها إنها تقدمت بطعن ضد قرار القضاء الإداري إلغاء الانتخابات البرلمانية «بعد دراسة مستعجلة للحكم من كافة جوانبه». وأضافت الهيئة أنها تقدمت بالطعن نيابة عن رئاسة الجمهورية ومجلس الشورى وليس عن اللجنة العليا للانتخابات.

وكان المستشار سمير أبو المعالي رئيس اللجنة العليا للانتخابات المصرية قد صرح أن اللجنة العليا للانتخابات تنقل تقديمها بطعن على حكم القضاء الإداري بوقف الانتخابات، وأعلنت المحكمة الإدارية أمس تأجيل نظر الطعن لتقديم من أحد البرلمانيين السابقين ضد قرارها وقف الانتخابات البرلمانية وإحالة قانون الانتخابات إلى المحكمة الدستورية العليا.

وأصدرت تقارير بيان المحكمة أجلت نظر الطعن إلى جلسة 17 مارس لضم طعنين آخرين تقدمت بهما هيئة قضائية الدولة واللجنة العليا للانتخابات. يذكر أن الرئيس محمد مرسي كان قد وعد بعدم الطعن في